الفلسطينية، سواء حول المسمّيات للوليد العتيد، او حول توصيفة. قال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن: «هناك فروقات قانونية ذات أبعاد سياسية. الحكومة المؤقتة هي لمرحلة انتقالية على الارض... اما حكومة المنفى، فتقام عندما تتعذر اقامة الحكومة على الارض ويكون الوطن واقعاً تحت الاحتلال... عندما يكون الوطن محتلاً، تكون الحكومة في الخارج؛ اما الحكومة المؤقتة، فلها بعد زمني، والفرق ليس جوهرياً بين حكومة المنفى والحكومة المؤقتة» (من مقابلة مع خالد الحسن، **الوطن العربي**، باريس، العدد ٧٩ ـ ٦٠٥، ١٦/٩/١٩٨٨، ص ٢٣ و٢٦)؛ بينما قال رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف): «ان اعلان حكومة فلسطينية في المنفى، أو مؤقتة، لا يزال قيد الدرس، والحديث عنه سابق لأوانه» (**الشرق الاوسط**، ٩/٩/١٩٨٨)؛ حيث «ان عدداً من الخبراء الفلسطينيين يعكفون، منذ فترة، على اعداد الوثائق الدستورية لاعلان الدولة الفلسطينية... [و] حدود هذه الدولة ستعين وفقاً للشرعية الدولية، وهي ـ أي الدولة ـ قائمة بميثاق ' عصبة الامم ' التي اعترفت بنا كأمة مستقلة... [و] الدولة الفلسطينية ستمثلها حكومة»، حسب قول رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، د. أنيس القاسم (**السفير**، ٥/٩/١٩٨٨).

ورأت مصادر مطلعة «ان تشكيل هذه الحكومة يطرح أسئلة لم يتم توفير الاجوبة [عنها]» (**الشرق الاوسط**، ٩/٩/١٩٨٨). ورأى احد المراقبين ان «أكثر القضايا الساخنة التي يدور حولها حوار، بل جدل ساخن هذه الايام، هي فكرة اعلان الدولة الفلسطينية، و/أو حكومة المنفى، او الحكومة المؤقتة الفلسطينية. وتتواكب عملية هذا الحوار والجدل العلنيين مع عملية الدراسة النظرية والعملية لكافة الابعاد وأفضل الصيغ... وقد بات من المؤكد ان حصيلة كل هذا الجدل والحوار والدراسات والمساعي الهادفة جس نبض القوى والدول ستكون جاهزة على طاولة البحث في متناول أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني... وغني عن الذكر ان مواقف الرأي العام الفلسطيني والعربي وقواه السياسية ازاء فكرة الدولة والحكومة الجديدتين قد اختلفت وتباينت ثم تمحورت بين قابل ورافض... ومن الواضح ان التوجه الجاد من قبل القوى الفلسطينية الفاعلة نحو اعلان الدولة المستقلة والحكومة المؤقتة يمثل واحداً من الانعطافات السياسية الحاسمة في المسيرة النضالية الفلسطينية» (د. أسعد عبدالرحمن، **القبس**، ١٠ ـ ١١/٩/١٩٨٨، ص ١٥)؛ حيث «ان الكثيرين من المنفتحين على فكرة اعلان الدولة/الحكومة الفلسطينية... يصرون، اصراراً خاصاً، على موضوع مركزي هو مسألة نضج الفكرة اولاً [على] الساحة الفلسطينية... [و] ضرورة ان يتواكب نضج فكرة الدولة/الحكومة الفلسطينية الجديدة، على الصعيد المحلي، مع نضجها على الصعيد العربي والدولي. وفي هذا السياق، لا بد من ان تتأكد القيادة الفلسطينية من نضج الفكرة عربياً، الى درجة قيام الأغلبية الساحقة للدول العربية بالاعتراف بالحكومة العتيدة؛ وكذلك الامر على الصعيد الدولي؛ اذ لا غنى عن تأمين وعود والتزامات تضمن اعتراف عدد محترم من الدول قبل الاقدام على خطوة الاعلان عن الدولة/الحكومة الفلسطينية... [اذ] من غير المعقول، أو الجائز، ان تأتي الحكومة، مع ولادتها، ممسوخة وبرصيد فلسطيني وعربي ودولي هزيل» (**المصدر نفسه**، ١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٥). وكان عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف، قال: «ان م.ت.ف. ستبلغ [الى] الفلسطينيين، بشجاعة، ان فكرة تشكيل حكومة فلسطينية... ليست ممكنة في الوقت الحالي، اذا وجدت ان الدول العربية تعارض هذه الفكرة» (**السفير**، ١٣/٨/١٩٨٨).

معارضة سوريا

يُنقل عن مثقف فلسطيني في مخيم برج البراجنة، في لبنان، قوله: «علينا قبل ان نسأل اسرائيل عما اذا كانت تعترف بمنظمة التحرير، ان نسأل أكثر من دولة عربية السؤال نفسه؛ فهناك من يريد ان يمارس الوصاية؛ وهناك من يريد استخدامنا؛ وهناك من يريد لنا ان نفشل، ودون ان ننكر، بطبيعة الحال، ان هناك دولاً عربية وضعت كل امكاناتها تحت تصرّفنا» (**القبس**، ١٧ ـ ١٨/٩/١٩٨٨، ص ١٤). وتواجه المساعي الفلسطينية «لتحقيق تقرير المصير عقبات لا تثيرها